النظام السياسي لدولة جنوب افريقيا
في ظل الدستور في العام ١٩٦١-١٩٦٦

مجلة دراسات افريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

النظام السياسي لدولة جنوب افريقيا في ظل الدستور في العام ١٩٦١-١٩٦٦

إعداد

م.د. أحمد صالح حذية المعموري

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية في محافظة بابل

aa8696823@gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٣
تاريخ القبول:
٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٣
تاريخ النشر:
١/ ١٢/ ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
جمهورية جنوب إفريقيا – الدستور – الانتخابات البرلمانية.

المجلد الثاني العدد (١٣)
جمادى الأولى – ١٤٤٥هـ
كانون الأول ٢٠٢٣م

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع تحول النظام الساسي لاتحاد جنوب إفريقيا إلى جمهورية على وفق دستور خاص بها، بانسحابها من رابطة دول الكومنولث، بعد أن فشلت مساعي الحكومة في البقاء داخل الرابطة، نظراً لسياسة التمييز العنصري المتبعة في جنوب إفريقيا والتي تمثل إحراجاً كبيراً للدول الأعضاء وتحالف المثل العليا والمبادئ التي تقوم عليها الرابطة، إبان تحولها لجمهورية، نظراً لسياستها العنصرية التي لا تتفق مع المثل ومبادئ الرابطة مما جعل جنوب أفريقيا تنسحب من الرابطة وتعلن تأسيس الجمهورية عام ١٩٦١، بعد استفتاء جاءت نتائجه لصالح تأسيس الجمهورية.

أبرز البحث وجهات نظر الاحزاب الرئيسة في جنوب إفريقيا : الحزب الحاكم الوطني والحزب المتحد المعارض لخطوة التحول وحزب التقدم الذي دخل التنافس في الانتخابات البرلمانية على وفق دستور عام ١٩٦١، والأسباب الكامنة خلف موقفيهما. ومضي الحزب الوطني في الهيمنة على السلطة والتفوق البيض، على الرغم بعض المحاذير التي تعوق ذلك التفوق والهيمنة سوء كانت داخلياً او ضغوطاً خارجية .

The political system of the state of South Africa under the constitution in the year 1961 - 1966

M.D. Ahmed Salih Hithye El ma'moori
Ministry of Education
General Directorate of Education in the province of Babylon
aa8696823@gmail.com

Received:
25/10/2023
Accepted:
30/10/2023
Published:
1/12/2023

Keywords:
Republic of South Africa - Constitution - Parliamentary elections.

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (13)
Jumada al-Awwal 1445 H

Absrract

This research deals with the issue of the transformation of the political system of the Union of South Africa into a republic according to its own constitution, with its withdrawal from the Commonwealth of Nations, after the government's efforts to remain within the association failed, due to the policy of racial discrimination followed in South Africa, which represents a great embarrassment to the member states and the alliance of ideals. The higher principles and principles on which the League is based, during its transformation into a republic, due to its racist policy that is inconsistent with the ideals and principles of the League, which made South Africa withdraw from the League and declare the establishment of the Republic in 1961, after a referendum whose results were in favor of the establishment of the Republic.

The research highlighted the viewpoints of the main parties in South Africa: the National Ruling Party, the United Party that opposes the transformation step, and the Progress Party, which entered the parliamentary elections according to the 1961 constitution, and the reasons behind their positions. The National Party continued to dominate power and white supremacy, despite some caveats that impeded that supremacy and domination, whether they were internal or external pressures.

المقدمة

مثلت دولة جنوب أفريقيا حالة خاصة، بوصفها النظام العنصري الاستيطاني الوحيد الذي كان موجوداً في إفريقيا، ولكونها تتصف بموقع جغرافي مهم، وتحتل مركزاً بارزاً في أفريقيا كمُنتج للمعادن الموجودة في باطن الأرض والمنتجات الزراعية، ولما تتمتع به من مساحات شاسعة تطل على محيطات واسعة، فضلاً عن أنها دولة صناعية حديثة. في مثل هذه المجتمعات المستعمرة، التي استوطنها أعداد كبيرة من الأوروبيين، كانت التوترات والتناقضات تأتي من ثلاث عمليات: بناء الدولة والفرض العلاقات الرأسمالية العنصرية والقيم المهيمنة. وهو نتاج الاستعمار الذي أصبحت تعرف باسم جنوب إفريقيا، ورثت أكبر عدد من المستوطنين الأوروبيين في إفريقيا. كما هو الحال في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، المستوطنون تجنب الاندماج مع الغالبية المتنوعة من السكان المحليين منذ وصولهم في العام ١٦٥٢. ولكن على عكس تلك البلدان، اذ قتل على نطاق واسع «السكان الأصليين» وفضلا عن ذلك قدمت الهجرة المستمرة شروطا مختلفة لدستور المجتمع الوطني، في جنوب أفريقيا طالب البيض بشعب أصلي دون منازع هوية جنوب إفريقيا والمواطنة على أساس أنهم قد استقروا منذ ثلاثة قرون، تبنى مجتمع العنصري سياسات التفوق الأبيض ونزع ارتباطه ثقافيًا بنفسه عن الأغلبية الأصلية، مما يساهم في أسئلة معقدة تقسم الهوية المجتمع وتفوق البيض، والنتيجة أن السود مستبعدين سياسيًا، ومحرومين اقتصاديًا ومحتقرون ثقافيًا، أبقى دستور المجتمع السياسي غير مستقر.

وتجسد في تلك المدة تاريخاً للصراع بين الاحزاب السياسية المتنافسة في انتخابات عام ١٩٦١ على وفق دستور جمهورية جنوب افريقيا؛ الحزب الوطني NP الممثل للأفريكانرز والحزب المتحد UP الممثل للإنكليز حزب التقدم ممثل االلبيرالية السوداء من جهة وبين البيض وغير البيض من جهة أخرى، نظراً لسياستها العنصرية التي لا تتفق مع المثل ومبادئ اهدفها بالنظام السياسي في ظل الدستور عام ١٩٦١ – ١٩٦٦ إذ أقر دستور ١٩٦١ أن يكون رئيس الوزراء هو الرئيس الفعال في الدولة وليس رئيس

الدولة وأقر سياسة الفصل العنصري (الأبارتهيد) على أنه صدى للمشيئة الالهية، وحافظ على هيمنة البيض، وحقق الحزب الوطني لأول مرة الأغلبية بأكثر من نصف الناخبين واعتلى فيرويرد رئاسة الوزراء وشهد عهده اعلان الكفاح المسلح للمقاومة الشعبية التي واجهها فيرويرد بعنف .

ونظراً لقلة المصادر الخاصة بموضوع البحث، بل الخاصة بتاريخ جنوب إفريقيا في المكتبة العربية، فقد استعان الباحث بمصادر أجنبية متنوعة، شملت : الوثائق والرسائل والأطاريح والكتب ومواقع شبكة المعلومات (الانترنيت).

وانسجاماً مع منهج البحث العلمي، جاء بحثنا بمقدمة وخاتمة وثلاث فقرات. تناولت الفقرة الأولى النظام الحكم في دولة جنوب أفريقيا على وفق الدستوري عام ١٩٦١، أما الفقرة الثانية فتشمل انتخابات ١٩٦١ والأحزاب السياسية، واختصت الثالثة في مناقشة رئاسة فيرويرد وترسيخ نظام البيض١٩٦١-١٩٦٦.

اولا: النظام الحكم في دولة جنوب أفريقيا على وفق الدستوري عام ١٩٦١ :

أصبحت جمهورية جنوب افريقيا دولة موحدة، في ٣١ آيار[١] ١٩٦١ وتم تقديم مشروع قانون دستور جمهورية جنوب أفريقيا الذي دخل حيز التنفيذ في التاريخ نفسه، بدلاً من قانون جنوب أفريقيا في العام ١٩٠٩، الذي حدد ضمن تقليد نظام وستمنستر (Westminster) وهو النظام الذي يكون فيه رئيس الوزراء وليس رئيس الدولة الرئيس الفعال للحكومة، ورئيس الوزراء الذي يرأس مجلس الوزراء في الممارسة الحكم، ويعين ويقيل، والوزراء يجب أن يكونوا أعضاء في البرلمان، وهؤلاء فرديًا وجماعيًا

(١) يعد يوم ٣١ آيار يومًا مهما في تاريخ جنوب أفريقيا، إذ تم في العام ١٩٠٢ اعلان توقيع معاهدة فيرنيجنج (Vereeniging) التي بموجبها انتهت الحرب بين البوير والبريطانيين، فضلا عن اليوم الذي أعلن فيه اتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠. للمزيد ينظر:

Valma Rab . Hawkbs ,South Africa s Withdrawal from the Commonwealth: A Responsb to Multi – Racialism ?، Master Thesis published، Political Science، University of Tasmania، 1968.,PP.112 – 113.

مسؤولون أمام المجلس النواب، بالحقيقة كان غامضاً أو غير مفيد أو مضللاً إذ تم إسناد صلاحيات مهمة للتاج البريطاني والحاكم العام وتكون مدة الرئاسة سبع سنوات[١].

وجاء دستور جمهورية جنوب افريقيا من اثنتي عشرة مادة، بدأت المقدمة بـ " **المشيئة الالهية** " التي تدير شؤون الأمة الأفريكانية، وما هي إلا صدى واضح لذلك المعتقد الراسخ " **الخضوع التام لمشيئة الله القادر على كل شيء الذي بيده مصائر الأمم وتاريخ الشعوب، والذي جمع على تلك الارض أجدادنا القادمين من كل صوب ومنحهم إياها، والذي قادهم من جيل إلى جيل ... فالله أراد الفصل بين الأجناس، وليست الأبارتهيد القائمة على الاختلاف الطبيعي بين البشر إلا صدى للمشيئة الالهية**"[٢].

وقد تم التفريق بين الروابط التي تربط التاج البريطاني والكومنولث، فضلا عن ربط كلمات الملك والملكي والعرش والتاج بكلمة واحدة هي الدولة، وجاء ذلك في المادة الثانية من الدستور[٣]، وبذلك استجد منصب جديد هو رئيس دولة [٤] جنوب

(1) Ibid.، P. 114; Laurence Boulle other، Malan to De Klerk : Leadership in the Apartheid State، Library of Congress، New York، 1994، PP. 8- 16.

(2) Valma Rae Hawkes، OP.Cit.، P.115.

(٣) جاء في المادة الثانية (الدولة) اسم الدولة هو (جمهورية جنوب افريقيا)، وترتكز الجمهورية على اساس الديانة المسيحية الوطنية مع مراعاه ظروف جنوب أفريقيا، الجمهورية كدولة مستقلة تامة السيادة، مع الإلغاء التام لسلطة بريطانيا على الرعايا داخل الجمهورية . المزيد ينظر:
Valma Rae Hawkes، OP.Cit.، P.230.

(٤) رئيس دولة جنوب افريقيا هو رئيس الجمهورية والقائد الأعلى لقوات الدفاع، ولا ينظر اليه كونه شخصية غير سياسية بوجه عام بل كونه يمثل رمز الولاء للدولة وينسب له الدستور السلطات التنفيذية للحكومة، وإن كان يعطيه سلطة عادية في بعض المسائل المحددة مثل سلطة دعوة وفض دورات البرلمان، وسلطة حل مجلسي البرلمان (الشيوخ والنواب) أو أحدهما، وتعيين الوزراء، وغير ذلك من المناصب العليا ومنح الأوسمة وحق العفو العام، وتعيين واستقبال السفراء، والدخول في المعاهدات وابرامها، واعلان الاحكام العرفية وانهائها واعلان حالة الحرب والسلم، كما يمارس المهام الاخرى الموكلة اليه بموجب قوانين أخرى. للمزيد ينظر: ابراهيم احمد نصر الدين، حركة التحرير الافريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب افريقيا،

أفريقيا، ويتم انتخابه في اقتراع سري في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ، ويتم بناءً على الاقتراع ترشيح عضوين من أعضاء البرلمان ويتم الاقتراع بالأغلبية البسيطة لكل أعضاء المجلسين، ولكن إذا لم يتقدم إلا مرشح واحد فانه يتولى منصب رئيس الدولة تلقائيا بدون حاجة إلى اقتراع، ويتولى رئيس الدولة مهام منصبه لمدة سبع سنوات من تاريخ أداءه اليمين الدستورية، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة اخرى إلا إذا وافق المجلسيان (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) على ذلك[١].

أما السلطة التنفيذية فتكون مرتبطة برئيس الدولة، الذي يتمتع بجميع الصلاحيات السابقة للملك أو الحاكم العام، وتقع السلطة التنفيذية الفعلية على عاتق رئيس الوزراء لمدة غير قابلة للتجديد وهي خمس سنوات، ويتم عبر عقد جلسة لمجلسي البرلمان(الشيوخ والنواب)، وعندما يكون منصب رئيس الحكومة شاغراً فإن رئيس مجلس الشيوخ يتولى مهام رئاسة الدولة بالوكالة. ويعين رئيس الوزراء مجلس الوزراء الذي يحظى بدعم مجلس النواب وعادة ما يكون رئيس الوزراء هو زعيم حزب الاغلبية ومقرها بريتوريا[٢].

أما السلطة التشريعية، فيمارس مهامها مجلس البرلمان، وهو يتألف من ١٥٠ عضوًا ينتخبهم الناخبون البيض، فضلاً عن ستة أعضاء في جنوب غربي أفريقيا وأربعة أعضاء يقومون بانتخاب الملونين في مقاطعة الكيب وقد زاد عدد الأعضاء عام١٩٦٦ إلى (١٦٠) عضوًا[٣]، يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات[٤]. ويتكون مجلس الشيوخ من

مطبعة اكتشاف، مصر، د.ت، ص.ص ١٧٥ – ١٧٦.

(١) المصدر نفسه، ص.ص ١٧٥ – ١٧٦.

(2) Valma Rae Hawkes، Op.Cit.، PP.118 -119.

(٣) تمت ازالة أعضاء الممثلين الملونين في العام ١٩٧٠ فضلاً عن ازالة أعضاء وممثلين جنوب غربي أفريقيا عام ١٩٧٧. للمزيد ينظر: إبراهيم احمد نصر الدين، حركة التحرير الأفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب أفريقيا، ص ١٨٣.

(4) Lan Roberlson and Phillip Whitten، Race and Politics in South Africa،

ثمانية أعضاء اثنان عن كل محافظة يرشحهما رئيس الدولة وأربعة من الأعضاء يمثلون جنوب غربي أفريقيا[١]، وشغل منصبهم لمدة خمس سنوات، وتم وضع مجلس تشريعي ثابت في مدينة كيب تاون، بينما اتخذ مجلس القضاء مقرًا له في مدينة بلومفونتين[٢].

مما يجدر ذكره هنا إن دستور عام ١٩٦١، حافظ على هيمنة البيض وعلى طبيعته العنصرية عبر نظامه الاقتراعي، إذ أنكر حق المواطنين السود والملونين والآسيويين في انتخاب ممثليهم في النظام السياسي الذي شدد على مبدأ التمييز العنصري وقيامه بإعداد سياسة ثابتة يسير عليها النظام السياسي[٣]. وتمثل ذلك عندما جعل الافريكانية لغة الابيض الأصلية هي اللغة الرسمية الأولى وسيتم عدّ اللغة الانجليزية اللغة الثانية التكميلية التي سيتم التعامل بها على أساس المساواة في الحقوق والحريات والامتيازات مع اللغة الافريكانية الرسمية الأولى، ليكون في مصلحة الدولة وسكانها[٤].

ثانياً: انتخابات ١٩٦١ والأحزاب السياسية:

كان اعلان جمهورية جنوب أفريقيا بداية عهد جديد سيكون ممثلا للعقيدة الأفريكانية، وبناءً على رفض الملكة (اليزابيث الثانية) [٥] أن تكون رئيسةً للجمهورية

Library of Ceongress ,New Jersey، 1978,P

(١) الغي مجلس الشيوخ عام ١٩٧٧.

(2) Shridath Ramphai ، Mission to South Africa the Commonwealth Report ، Penguin Books for the Commonwealth Secretariat، British، 1986 ,P. 81.
خميس دهام حميد، النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دولة جنوب افريقيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٦٥.

(٣) خميس دهام حميد، المصدر السابق، ص ٦٥ .

(4) Valma Rabhawkbs، Op.Cit.، P.230 .

(٥) اليزابيث الثانية (١٩٢٦ –) ملكة بريطانيا وايرلنده الشمالية منذ شباط ١٩٥٣ بعد وفاة أبيها جورج السادس، حين ولدت لم يخطر ببال احد انها ستتولى العرش يوما، ولكن تنازل عمها ادوارد الثامن عن العرش في كانون الاول ١٩٣٦ حول ذلك الى حقيقة حين تولى ابوها العرش خلفا لاخيه، تزوجت من قريبها الامير فيليب مونتباتن في تشرين الثاني ١٩٤٧، ابنها شارل ولد

تم إنهاء حكمها، وكان آخر حاكم عام للاتحاد هو تشارلز روبيرتس سوارت «Charles Robberts Swart»، وقام البرلمان بانتخابه أول رئيس للجمهورية وقد حصل على (١٣٩)صوتاً مقابل (٧١)، وبذلك يكون قد فاز على خصمه رئيس القضاة (فاجان) الذي كانت الأصوات المعارضة تفضله [١].

وكان من الضروري أن تجري الحكومة انتخابات عامة في ظل وجود دستور جديد للبلاد، وبذلك كان لابد من أن يتم اختيار البرلمان الذي سيمثل الجمهورية الجديدة فضلاً عن اختيار حكومة قوية راسخة تبقى في السلطة لمدة خمس سنوات من جهة، ومن جهة آخرى لابد من الاهتمام بالنمو الاقتصادي للدولة [٢]، وكان من أسباب انخفاض احتياطي الذهب والعملة الأجنبية انهيار الثقة في اقتصاد جنوب افريقيا بعد عام ١٩٦٠، ويرجع ذلك أساسًا إلى التدفق الضخم لرأس المال الأجنبي، وكان على الحكومة مواجهة تلك المشاكل الاقتصادية الخطيرة [٣].

ارتفع معدل البطالة في جنوب أفريقيا، فضلا عن انخفاض أجور العاملين في مجالي التجارة والصناعة، وعانى المزارعون أيضاً من تلك الأوضاع لعدم قدرتهم على بيع

في السنة التالية، تولت العرش وهي بعمر ٢٥ عاما، تتويجها حصل في ١٩٥٣ وهو الاول الذي يعرض على التلفزيون، تعد الملكة الاطول حكما بعد ان تجاوزت مدة حكم جدتها فكتوريا. للمزيد ينظر: ديفيد تشايلدز، تاريخ بريطانيا السياسي ١٩٤٥ – ٢٠٠٠ ، ترجمة : صادق حسن السوداني، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ، ٢٠١٩، ص١١١.

(1) Alan Paton، Apartheid in Transition " South Africa is a country a here you hope on Mondays and despair، Tucsday، U A S، Library University of Texas، 1985، P.81.

(2) Ibid.، P.82.

(3) John Lazar، Conformity and Conflict: Afrikaner Nationalist Politics in South Africa 19481961-، PhD thesis، unpublished، Balliol College، Oxford University of Social Studies، 1987، P.78.

فائض من محصولهم، وكان ذلك بمثابة ظهور علامات تدهور في الوضع الاقتصادي[١].

أشار رئيس الوزراء فيرويرد في مؤتمر الحزب الوطني(NP) الذي أقيم في بلومفونتين في آب عام ١٩٦١ إلى الازمة المالية التي تواجه جنوب أفريقيا، قد أثرت في اقرار الحكومة بسرعة بإجراء انتخابات عامة مبكرة، وستجري يوم ١٨ تشرين الاول من العام نفسه، وكان ذلك نتيجة لما تسبب فيه أعداء الحكومة لادارة الازامات الداخلية والوقوف بوجه الضغوطات الخارجية، فمنهم من قام بتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ومنهم من قام بالتشجيع على البطالة، ذلك كله لغرض أن يتمكنوا من التأثير على الحزب الوطني بدون النظر إلى الأضرار التي لحقت بالشعب في جنوب أفريقيا[٢] وعلق أحد اعضاء الحزب الوطني بأن «**ندرة استثمار الأجانب سيجعل ميزانية الدولة السنة التالية صعبة وستشعر جنوب أفريقيا قريباً بآثار خروجها من الكومنولث**»[٣] كان ذلك قد تزامن مع مناقشات المحكمة الدولية التي ستصدر حكمها بشأن جنوب غرب أفريقيا.

واللافت للنظر أيضاً التطور الذي حل سريعا في برودربوند (فرقة الاخوة(الذي كان بسبب حاجة فيرويرد إلى أن يواجه الازمة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية المتصاعدة. من وجهة نظر فيرويرد فإن هناك اجراءات استثنائية بموجبها شكلت قيادة برودربوند المتماسكة والمنظمة كفريق لإدارة الازمات والتحكم بها، أصبحت المؤسسات الافريكانية التنظيمية سلاحًا لا غنى عنه، ولاسيما أن فيرويرد كان قادراً على تجاوز القوى السياسية الاعتيادية كلما رأى أنه من الضرورة فعل ذلك[٤].

---

(1) Anthoany John Mc، Connachie ، The 1961 General Election in the Republic of South Africa ، Master thesis unpublished، University of South Africa، 1999، P.222 .

(2) Ibid.، P. 222.

(3) Anthoany John Mc، OP.Cit.، P.222.

(4) John Lazar، Op.Cit.، P. 78.

أشار زعيم الحزب المتحد (فيليزردي غراف) إلى أن سبب دعوة رئيس الوزراء فيرويرد إلى انتخابات مبكرة كان نتيجةً للمشاكل مع أعضاء حزبه ولكي يستغلها كفرصة للتخلص من أبرز خصومه في مجلس الوزراء بول ساوير، عندما أشار إلى «**إن إجراء انتخابات سابقة لأوانها ... مناسب على أساس الجمهوري الجديد**»[١]، وفضلًا عن نواب قوميين ومنهم دوبيساني، وبطبيعة الحال فأن فيرويرد لم يعترف بتلك الاسباب لان هؤلاء لديهم ولاءات فاترة لم تكن مدعومة ولا مغرية جدا[٢]، لذلك عدّ غراف زعيم الحزب المتحد قرار رئيس الوزراء فيرويرد سياسيا ذكيا، لغرض الاستفادة من فوزه في الاستفتاء واختبار شعبيته في أول انتخابات له كرئيس للوزراء، فضلاً عن تعزيز دعم الحزب الوطني الذي تلقاه في الاستفتاء[٣].

وسخرت صحيفة البريطانية (الصنداي تايمز) من بعض الأسباب التي قدمها فيرويرد لإجراء الانتخابات مبكراً وأشارت إلى أن الجو السياسي سيكون عاصفاً أكثر بعد الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٦١، وأنه سيكون هناك جو سياسي أكثر هدوءاً في جمهورية جنوب أفريقيا[٤] لأن فيرويرد أدرك أنه يمكن استغلال الخلافات والارتباك السائدة في صفوف المعارضة وعرف أن الحزب المتحد كان في فوضى، وأن الحزب التقدمي (pp) يحتاج إلى وقت لبناء منظمة فعالة، وتمثل ذلك في دعم هيلين سوزمان (Helen Suzman)[٥] ممثلة حزب التقدم في مجلس النواب للرأي القائل إن فيرويرد

(1) Anthony John Mc Chonachie ، Op,Cit.، P. 223.

(2) Ibid.، P.223.

(3) T. Moodie، The Rise of Afrikanerdom، University of California Press، London، 1975، PP.242.

(4) Anthony John Mc Chonachie، Op,Cit.، P.223.

(٥) هلين سوزمان (١٩١٧ – ٢٠٠٩): ناشطة وسياسية مناهضة للفصل العنصري ولدت في جوهانسبرغ، وحصلت على بكالوريوس في الاقتصاد والتاريخ في جامعة ويتواترسراند عام ١٩٤١، تم انتخابها في الجمعية التشريعية عام ١٩٥٣ عضواً في الحزب المتحد، وبسبب موقفها تجاه سياسة الفصل العنصري انفصلت عنه وانضمت إلى الحزب التقدمي عام ١٩٥٩ الرافض

أراد تعزيز موقفه، وأنها تعتقد أراد الناخبين أن يؤيدون قرراه بأخذ جنوب أفريقيا خارج دول الكومنولث[١]، كما أن الانتخابات المبكرة ستسمح للحكومة بالحصول على خمس سنوات كاملة بلا انقطاع وأنها ستبقي فيرويرد في منصبه كرئيساً للوزراء، كما أن ذلك سيزيد من الدعم الذي تلقاه في استفتاء الجمهورية، وذلك يجعله قادرا على التعامل مع الهجوم الداخلي والدولي المكثف على جنوب افريقيا[٢].

وكانت وشروط الانتخابات العامة أن يكون الناخب بلغ سن ١٨ عاما حتى يحق له الانتخاب شخص ابيض، و وان يكون مقيم لمدة خمسة سنوات في جنوب أفريقيا، فضلا عن ذلك يجب ان يكون عمر المنتخب ثلاثون عاماًحتى يتم انتخابة في مجلس الشيوخ وثمانية عشر ليكون نائباً في مجلس النواب[٣].

لسياسة التمييز العنصري، شغلت مقعداً في البرلمان عن الحزب التقدمي(١٩٦١ – ١٩٨٩)، كان لها دور فعال في تحسين ظروف السجن للأعضاء المحظورين من المؤتمر الوطني الأفريقي باستخدامها امتيازاً برلمانياً للتهرب من الرقابة الحكومية وتمرير المعلومات إلى وسائل الإعلام عن أسوأ انتهاكات الفصل العنصري. تم ترشيحها مرتين لجائزة نوبل للسلام. أشرفت على أول انتخابات في العام١٩٩٤. كانت رئيسة صندوق فال ريف للكوارث لمدة ثلاث سنوات، وتم تعيينها لرعاية أرامل وأطفال في ١٩٩٥. كانت رئيسة المعهد الجنوب إفريقي للعلاقات العرقية، أحد المؤسسات البحثية الرائدة في جنوب إفريقيا. عملت عضواً في لجنة حقوق الإنسان من (١٩٩٥ – ١٩٩٨)، توفيت أثناء نومها، لأسباب طبيعية في الأول من كانون الأول. كانت تبلغ من العمر ٩١ عامًا، نيلسون مانديلا الرئيس التنفيذي، قال سوزمان كانت «**وطنية عظيمة ومقاتلة لا تعرف الخوف ضد الفصل العنصري**».

David Mermelstein، The Anti-Apartheid Reader: the Struggle Against White Racist Rule in South Africa، Grove Press، Now York، 1987 ، P.P 82- 196-445 404--371. https://www.eanswers.net/wiki/en/Helen_Suzman/

(1) Anthony John Mc، Op,Cit.، P.222.

(2) Jacqueline Drobis Meisel، South Africa at the Crossroads، Labiary of Congress، U. S. A، 1989,P.29.

(3) Anthony John Mc Chonachie. OP.Cit، P. 226.

الحملة الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات:

١- الحزب الوطني:

كانت موضوعات الحملات الانتخابية القومية عام ١٩٦١، لا تختلف كثيراً عن الانتخابات السابقة، وكان الحزب حريصاً على مشروعه الحزبي كونه الموطن الروحي للقومية الناطقة بالأفريكانية وتصوير نفسه على أنه الطرف الوحيد القادر على حماية البيض في جنوب أفريقيا، وكانت تلك محاولة منه لجذب الناطقين بالإنكليزية إلى صفه في الانتخابات، كما أدت الاضطرابات الداخلية وخروج جنوب أفريقيا من الكومنولث إلى تنامي روح العداء في الخارج تجاه الحزب الوطني تحديداً وجنوب أفريقيا بعامة، مما زرع الخوف في نفوس الناخبين، لذلك بذل الحزب الوطني أقصى جهده لاستغلال مخاوف هؤلاء الناخبين لصالحه[١].

كما أشار أحد أعضاء الحزب وهو (بيتر وليم بوثا Pieter W. Botha)[٢] إلى أربع مبادئ رئيسة لغرض تقوية صورة الحزب الوطني هي:

---

(1) Ibid.، P.225.

(٢) بيتر ويليم بوثا (١٩١٦ – ٢٠٠٦): زعيم سياسي ورئيس وزراء جنوب أفريقيا، ولد في مقاطعة أورانج الحرة، انتخب عضواً في البرلمان عام ١٩٤٨، وكان من المعارضين لحكم الأغلبية والشيوعية الدولية، تولى رئاسة الوزراء للأعوام(١٩٧٨- ١٩٨٤)، وقدمت إدارته تنازلات لغرض الاصلاح السياسي، إذ شهدت الاضطرابات داخلية وضغوطاً دولية نتيجة للانتهاكات العنصرية الواسعة النطاق لحقوق الانسان على الحكومة، من شأن تلك الاصلاحات تغيير النظام السياسي إلى نظام رئاسي والبرلمان ثلاثي على وفق دستور عام ١٩٨٤، وسعى إلى زعزعة استقرار دول الجوار عبر الاستراتيجية الشاملة، وكان مسؤولاً عن بسط السيطرة الامنية والعسكرية في البلاد، واستقال من منصب زعيم الحزب الوطني الحاكم عام ١٩٨٩، بعد إصابته بجلطة دماغية وبعد ستة أشهر أجبر على ترك الرئاسة. للمزيد ينظر:
David Mermelsein، OP.Cit.، P.P.80- 530; Johann Opartheid، South Africa's Propaganda Effort، 1960 – 1980 c.، the Hearts and Minds Campaign of the National Party Master thesis، Stellenbosch University، 2016.

١- توفير عملية التنمية لكل من البيض والسود، وضمان سلامة الرجل الأبيض في البلد.

٢- تعزيز الاقتصاد في جنوب أفريقيا.

٣- تعزيز العلاقات والتعاون مع الدول الصديقة، فضلاً عن تعزيز القوات العسكرية لغرض حماية البلد من تهديد الشيوعية.

٤- تعزيز روح الوحدة الوطنية والاحترام المتبادل بين الأفريقيين والبيض المتحدثين بالإنكليزية على أساس أنهم أمة واحدة[١].

مما سبق يتضح أن الحزب الوطني الحاكم حاول جذب الرأي العالمي والمحلي لغرض كسب الناطقين بالإنكليزية إلى صفه في الانتخابات العامة، فضلاً عن ابقاء الانقسامات الداخلية داخل السكان البيض لدى منافسه الحزب المتحد.

من المهم الإشارة إلى مبادئ الحزب الخاصة بعملية التنمية المتعلقة بالسود، وذلك عندما أشار رئيس الوزراء فيرويرد إلى أنه لا توجد سياسة أكثر اخلاقية من سياسة الحزب الوطني عندما قام الحزب بإعلان أنه لن يُبقي الأفارقة الذين يعيشون في المناطق الحضرية بلا حقوق بموجب نظام محدد من الحكم الذاتي المحلي، إلا أنه يبقى تحت وصاية وسيطرة المجالس المحلية للبيض المالكة للأرض التي أُسست عليها مناطقهم السكانية[٢].

لذلك كان فيرويرد عازمًا على تنفيذ خطة (البانتوستانات) لغرض الحفاظ على نسبة كبيرة من الأفارقة في المناطق الريفية الفقيرة، وجعلها معزولة نسبيًا، ومتجانسة عرقياً بعيدة عن المدن البيضاء، وخالية من أي حضري، مما يجعل التواصل بينهم صعباً، لذلك حددت الحكومة الخطوط الرئيسة لها واعلن رئيس الوزراء برنامجة السياسي منظم

(1) Anthony John Mc Chonachie، Op ، Cit ، P. 227.

(2) Jean Hayward، South Africa Since 1948، The Bookwright Press، New York، 1989. P.29.

البانتوستانات كالاتي:

أ- الفصل الجغرافي لأفريقيا بأكبر عدد من غير الأفارقة والمجموعات العرقية المحددة.

ب- النهضة الثقافية التي ترعاها بريتوريا ووضع هياكل السلطة تحت الهيمنة البيضاء.

ج- امتداد مجال الحكم الذاتي المحلي تحت سلطة رؤساء معينين من قبل الحكومة[١].

٢-الحزب المتحد وحملته الانتخابية:

ولم يكن بوسع الحزب المتحد أن يبقى بعيداً عن تلك الأحداث، فأخذ ينتقد بشدة سياسات رئيس الوزراء فيرويرد بشأن البانتوستانات، وقال أن عليه أن يتحمل العواقب الكبيرة لتلك السياسات وأكد الحزب المتحد أن تلك السياسة ستؤدي إلى تجزئة جنوب أفريقيا التي بدورها تؤدي إلى كثير من ولاءات السود المقسمة، ومن ثم يتم انشاء قواعد عسكرية من قبل الدول المعادية لحكومة البيض، أعرب الحزب المتحد عن قلقه تجاه الآثار المالية للبانتوستانات، الذي بموجبه يعُد كل مواطن من المواطنين السود في المناطق البيضاء في جنوب أفريقيا أجنبياً وذلك سيكون سبباً في توجههم إلى بلدان أخرى غير جنوب أفريقيا، وفي نهاية المطاف حذر الحزب زعيمه فيليرز غراف من سياسة بانتوستانات، لأنه لا يمكنه الوفاء بالوعود او العمل بها فعدم الوفاء بالوعود سيكون له تأثير سلبي للغاية على العلاقات العرقية كما سنرى[٢].

وصف زعيم الحزب دي غراف سياسات الحزب المتحد (UP) في مقال كتبه في مجلة الشؤون الخارجية في العام ١٩٦١، «**إن تطور أية مجموعة عرقية في جنوب افريقيا متعلق بالأوضاع الاقتصادية والسياسية**»[٣] ويعتقد الحزب بأن على عاتق الرجل

(1) Lan Robertson and Phillip Whitten، Race and Politics in South Africa، Library of Ceongress ,New Jersey، 1978، P.6.

(2) Anthony John Mc Chonachie. OP.Cit، P. 238.

(3) Puoted in B.M. Schoeman,Parlementere Verkiesings 1910- 1976، Pretoria،

الابيض في جنوب أفريقيا حماية الحضارة وجعلها أكثر رسوخاً لتوجيه تلك العملية التقدمية، فضلا عن الشعور القومي عبر البحث عن حل عادل للمشاكل العرقية في البلاد، ورأى غراف أن هدف الحكومة إقامه الفصل في المجال الاقتصادي غير واقعي ولا يمكن أن يذهب بعيداً لأنه مرتبط بالبيض[١].

وَلَقِيَ ذلك تقبلاً من الملونين في جنوب افريقيا الذين عدّهم الحزب المتحد متحضرين، وجعل منهم جزءاً من المجتمع الابيض في جنوب افريقيا، فضلاً عن السماح لهم بالترشيح وانتخاب ممثليهم في البرلمان، وكان ذلك الاجراء ضروريا في المجال الاقتصادي لحماية مستوى المعيشة من شعب البيض المتحضر[٢].

اما على صعيد الافارقة فكتب زعيم حزب المتحد دي غراف **قائلاً: «عندما يكون الناس في مراحل مختلفة من التنمية لا يمكن للمرء أن يكون عقائدياً حول موقعهم في المجتمع ... لأن البيض يخشون موجة القومية البدائية»**[٣]، فإنه بعد ابعاد السود من قائمة الناخبين اعتقد الحزب المتحد بأنه لا يمكن لجنوب افريقيا ان تزدهر إذا تجزأت على وفق قانون البانتوستانات، كما أنه لا يمكن لسياسة تقسيم جنوب افريقيا الحصول على الدعم القومي، وأن هدف الحزب استعادة ممثلي السود في البرلمان الاتحادي الذي كان يقتصر على مقاطعة كيب لجعلها تشمل بقية البلاد، فضلاً عن تضييق الفجوة بين اجور مختلف المجموعات العنصرية لتعزيز الانتاجية عبر تحسين التدريب المقدم للسود من شأنها تحقيق مستوى المعيشة والتعليم[٤].

1977، PP. 486- 490.

(1) Lan Robertson and Phillip Whitten، Op.Cit.، P.7.

(2) WA Kleynhans ، South African General Election Manifestos 1910 – 1981 ، Pretoria ,1987، P. 401.

(3) B.M. Schoeman، Parlementere Verkiesings 1910- 1976، Pretoria، 1977، PP.486490-.

(4) Ibid.، P.402 .

وفي نهاية المطاف أكد برنامجه على جعل الآسيويين جزءاً أساسياً من سكان جنوب أفريقيا، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل بادر الحزب المتحد إلى التحالف مع الأحزاب الصغيرة ومنها الاتحاد الوطني (NUP) لغرض ضمان أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات وكانت سياساته إلى حد كبير مماثلة لسياسة الحزب المتحد[١].

وفي الخامس عشر من آب ١٩٦١ وقبل الانتخابات شكَّل الحزب المتحد مع حزب الاتحاد الوطني تحالفا، على أمل أن يعوض خسارة الدعم الذي عانى منه الحزب المتحد بعد انشقاق الحزب التقدمي، وقام الاتحاد بالإشارة الى ما يأتي:

١- قبول تمثيل غير البيض في المجلس البرلمان الاتحادي.

٢- القضاء على التشريعات العنصرية التي تسيء إلى كرامة غير البيض.

٣- العمل على التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لجميع شرائح المجتمع في جنوب أفريقيا.

يبدو أن اتخاذ الحزب المتحد تلك الخطوة الواضحة في سياسة جنوب افريقيا كان نتيجة المنطقية الاستراتيجية التي سعى الحزب منذ سنوات لتحقيقها، ويمكن أن يعود الى السلطة لغرض احباط الناخبين في الحزب الوطني، ولتأكيد ذلك أشار عضو البرلمان الى صحيفة البريطانية الصنداي تايمز بقوله: «**بصراحة إنه لا يعتقد أن الحزب الوطني يتمتع بقدر كبير من الدعم في الانتخابات المقبلة**»[٢].

٣-الحملة الانتخابية للحزب التقدمي:

تمتد جذور الحزب التقدمي في عمق التقاليد الليبرالية في جنوب أفريقيا الذي تم تشكيله على وفق الاعتقاد بأن العرق كان القضية الأكثر أهمية وخطورة في انقسام البلاد، وعدَّهُ الهدف الأساسي الذي من شأنه جذب الدعم من كل من الناخبين البيض

(1) Ibid.، P. 405.

(2) Puoted Sunday Times ,20 August 1961.

والأغلبية السوداء المحرومة[١]. هدف الحزب إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عبر التنمية الحية للاقتصاد في جنوب أفريقيا، مع الاستخدام المجاني لجميع الموارد الوطنية من جهة، واقترح من جهة أخرى منح حقوق التصويت الكاملة للناخبين العاديين لجميع سكان جنوب أفريقيا الذين اجتازوا سن الثامنة عشرة ولمن يعرفون القراءة والكتابة، والعمل على بناء مشروع قانون راسخ لحماية حقوق الأفراد والجماعات[٢].

وعلى ذلك الأساس حاول الحزب التقدمي اقامة تحالفات مع مجموعات سوداء أو أفراد متعاطفين مع أهدافه، وهو ما نال ترحيب حزب المؤتمر الوطني. ومن جانب رد الجميل، جاءت معارضة الحزب التقدمي القوية لحالة الطوارئ وحظر المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الوحدة الأفريقية والاعتقالات بدون محاكمة، كما شارك الحزب التقدمي في المؤتمر الافريقي الذي عقد في آذار ١٩٦١ مع (٤٠) من قادة حزب المؤتمر ولجنة الانتخابات المركزية، وأكد ألبرت لوتولي زعيم حزب المؤتمر الوطني الافريقي المحظور في المؤتمر دعم المرشحين التقدميين، وكان ذلك الدعم الذي تلقاه علامة مشجعة[٣].

أضرَّ اجراء الانتخابات المبكرة بالحزب التقدمي، وكان من المشاكل التي واجهت أعضاء الحزب في حملتهم، وأشارت هلين سوزمان إلى أن الحزب كان يأمل في ذلك وأن لديه ثلاث سنوات أخرى لصياغة السياسة العامة للحزب وتقديمها للناخبين، لأن هؤلاء كانوا يأملون أن يكون التقدميون معارضة أكثر قوة في البرلمان، كما أن تقسيم

(1) Brian Hackland، The Progressive Party 1960 – 1980 Political Responses to Structural Change and Class Struggle، Oxford University Press، Cape Town، 1987، P.128.

(2) WA . Kleynhans، South African General Election Manifestos 1910 – 1981، Pretoria,1987، P.404.

(3) Brian Hackland، OP.Cit.، P.127.

الأصوات كان من المشاكل الرئيسة التي واجهت التقدميين[١].

أما موقف الحزب التقدمي في المجال الاجتماعي، فقد رفض الاندماج الاجتماعي القسري وفي الوقت نفسه كان يعتقد بأنه لا ينبغي اجبار الناس على الفصل الذي يكون ضد ارادتهم[٢].

وفي نهاية المطاف لم تكن هناك أحزاب صغيرة قادرة على الوقوف ضد الأحزاب الرئيسة الكبيرة ومنافستها، لأنها لم تحقق مكاسب في الانتخابات العامة ١٩٦١، ومن تلك الأحزاب حزب العمال المحافظ (CWP)، الذي لم يدم طويلا، لكنه وقف مع نظام شامل لضمان العدالة الاجتماعية والتعليم المجاني والخدمات الطبية ونظام التقاعد الوطني الإلزامي، فضلاً عن أنه خطط للتأمين ضد البطالة وسعى إلى الحد من سياسة الهجرة آخذاً بالحسبان احتياجات العمال البيض بلا تهديد[٣].

نتائج الانتخابات العامة في العام ١٩٦١ :

كان من الطبيعي أن يعزز واقع الانتخابات العامة من مصالح الحزب الوطني، على الرغم من أن الأوساط المسؤولة في الحزب كانت تأمل في تحسين اغلبيتها على الصعيد الوطني فقط والفوز بعدد قليل من المقاعد التي أصبحت هامشية، لكن يجب أن لا ننسى دور التغييرات الديموغرافية التدريجية التي شملت التحولات السكانية والزيادة في نسبة الناخبين الأفريكانيين، في حصوله على أعلى نسبة تصويت، بلغت (٣٩٥, ٣٧٠ صوتاً) أي ما يعادل أقل من (٤٧ ٪) من نسبة التصويت العام،ومن المثير للاهتمام نمو قوة الحزب الذي حصل على أكثر من (٧٠ ٪) من الأصوات، المدلى بها في الدوائر الانتخابية، والجدول التالي يوضح النسبة المئوية لدعم الحزب الوطني في بعض

(1) Anthoany John Mc . Connachie، Op ,Cit.، P.266.

(2) WA . Kleynhans، OP,Cit ,P.402.

(3) Anthony John MC، OP,Cit.,P.212.

الدوائر الانتخابية عام ١٩٦١ [١]:

الجدول (١)

النسبة المئوية للحزب الوطني في بعض الدوائر الانتخابية في العام ١٩٦١ [٢]

الدائرة الانتخابية	النسبة المئوية
خليج فالس(False Bay)	٦٣.٧
ستيلينبوش (Stellenbosch)	٧٠.١
بيلفيل (Bellville)	٦٧.٠
رودبورت (Roodepoort)	٦٩٫٥
البرتون (Alberton)	٧٧.٠
بلومفونتين (Bloemfontein East)	٦٨.٨

كانت تلك الانتخابات مهمة للحزب المتحد الذي دخل في تحالف مع حزب الاتحاد الوطني لغرض الفوز بأكبر عدد من الاصوات والتقدم في بعض الدوائر الانتخابية لغرض تولي السلطة في جنوب أفريقيا، إلا أن حزب الاتحاد الوطني تنافس مع الحزب التقدمي لأنه فاز في بعض الدوائر الانتخابية التي كانت تابعة للحزب المتحد في جوهانسبرغ الشمالية وبرنارد فريدمان وتحصلت على (٤١٤١) صوتاً للحزب المتحد و(٥٤١٤) صوتاً للحزب التقدمي، وذلك الارتفاع التدريجي لأصوات الناخبين جعل الحزب التقدمي قادراً على الفوز بالمقعد في بيترماريتبورج الذي استحوذ فيه على (٢٨٢٣) صوتاً مقابل (٩١٥) صوتًا [٣]. وتنبغي الإشارة إلى حقيقة مهمة، فلأول مرة يحقق الحزب الوطني الاغلبية بأكثر من نصف الناخبين التي من شأنها تحسين شعبيته

(1) Ibid ، P.283.

(2) Anthony John Mc Chonachie، OP.Cit.، P.308.

(3) Brian Hackland، OP.Cit.، P.128.

بشكل عام وشعبية فيرويرد رئيس الحكومة وزعيم الحزب تحديداً، مما سوَّغ الأمر للقوميين موضوع البانتوستانات [١] ، وكان عدد المقاعد ونسبة الأصوات للقوى الوطنية المنافسة في الانتخابات العامة ١٩٦١، كما في الجدول الآتي: -

الجدول (٢)

عدد المقاعد ونسبة الاصوات للقوى الوطنية المنافسة في الانتخابات العامة في العام ١٩٦١ [٢].

الحزب	عدد الاصوات	نسبة الاصوات بالمائة	عدد المقاعد	نسبة المقاعد بالمائة
الحزب الوطني	٣٧٠٣٩٥	٤٦.١١	١٠٥	٦٧.٣١
الحزب المتحد	٢٨٨٢١٧	٣٥.٨٨	٤٩	٣١.٤١
الحزب التقدمي	٦٩٠٤٥	٨.٦٠	١	٠.٦٤
حزب الاتحاد الوطني	٥٠٢٧٩	٦.٢٦	١	٠.٦٤
المستقل	٢٢٨٧١	٢.٨٥	–	–
حزب العمال المحافظ	٤٦١٢	٠.٣١	–	–
المجموع	٨٠٣٢٦٨		١٥٦	١٠٠٪

كما هو واضح من الأرقام الواردة فقد اعتلى الحزب الوطني قمة الهرم، وذلك لأنه زاد مقعدين عن الانتخابات في العام ١٩٥٨، ولأنه تمكن من الحصول على أصوات الناخبين في بريتوريا التي كانت في الانتخابات الماضية مع الحزب المتحد، لكن بعد منح حق التصويت لمن هم في الثامنة عشرة من العمر تغير تكوين الدائرة الانتخابية بشكل

(1) Anthony John Mc Chonachie، OP.Cit.، P.315.

(2) Alan Paton، Op، Cit.، P.84

كبير بسبب الأعداد الكبيرة من الشبان الأفريكانيين، وبذلك أصبح مقعداً مضموناً للقوميين، وذلك زاد الحزب من تمثيله في البرلمان من (١٠٣) أعضاء إلى (١٠٥) أعضاء من عدد الأعضاء في البرلمان البالغ (١٥٦)عضواً.

أما الحزب المتحد فكانت الانتخابات خيبة أمل له ابتلي بها منذ عام ١٩٤٨، لأن دعمه انخفض إلى حد كبير في جميع الدوائر الانتخابية نتيجة للتقدم الثابت للحزب الوطني مع زيادة معدلات المواليد في المناطق الريفية، فضلاً عن خسارته مقعداً آخر بسبب انشقاق الحزب التقدمي.

ولم يعد بإمكان الحزب المتحد الادعاء بأنه يمثل تهديداً للحزب الوطني على مدى سنوات، كما أن قبضته على السلطة البرلمانية التي كانت في خطر مستمر جعلت النشطاء والمتطوعين من الحزب الوطني يرون أن الحزب المتحد، لم يعد يُشكل خطراً[١].

ثالثا:- رئاسة فيرويرد وترسيخ نظام البيض:

بعد إن حقق الحزب الوطني في جنوب أفريقيا نجاحه واعتلى السلطة في البلاد برئاسته لمجلس الوزراء، سعى فيرويرد إلى تحقيق جميع طموحاته التي طالما وضعها نصب عينه، لغرض تحقيق أغلبية بيضاء في جنوب أفريقيا، أعاد تنظيم المصالح الحكومية استناداً إلى المعيار العنصري وليس إلى نوع المهام التي يمارسها، مما أدى إلى انشاء مصالح حكومية خاصة بالأفريقيين وآخرى بالملونين، فضلاً عن الهنود[٢].

رفعت الحكومة شعار القومية البيضاء بديلا عن شعار القومية الافريكانية والدعوة إلى جنوب أفريقيا البيضاء، وتبين ذلك في تصريح رئيس الوزراء فيريرود في العام ١٩٦١: «**إنني أرى الحزب الوطني اليوم ... حزبًا يقف إلى جانب الحفاظ على**

(1) John Lazar، OP,Cit.، P.80. https://www.sahistory.org.za/article/south-africa-and-united-nations-1946 -1990

(٢) ابراهيم احمد نصر الدين، حركات التحرير في مواجهة النظام السياسي لجنوب افريقيا، ص ٢٠٦.

الرجل الأبيض والحكم الأبيض لجنوب أفريقيا»[١]، لغرض تعزيز ذلك أنشأت وزارة الهجرة بهدف تشجيع هجرة البيض إلى جنوب افريقيا حتى لا يختل التوازن العددي داخل الجماعة البيضاء لصالح الجماعة المتحدثة بالإنكليزية، لذلك قام بتعيين وزير من المتحدثين بالإنكليزية لوزارة الاعلام والسياحة، ويعد ذلك أمراً جديدًا كما أنهم كانوا يشغلون المناصب الوزارية[٢].

ولم يوقف فيرويرد الأمر عند ذلك الحد بل عمل مع حكومته على الحفاظ على التفوق والهيمنة للبيض وترسيخه بناءً على البنية القانونية العنصرية القائمة على التنمية المنفصلة[٣]، وتلك هي الطريقة التي اتبعوها لتحقيق هدفهم الموضوعي، لان الحكومة العنصرية كانت خائفة من امكانية القيام بعمل موحد من الافارقة السود للحفاظ على تفوقهم، كما أدركت أنه يمكن اضعافهم عن طريق تقسيمهم على جماعات عرقية ولغوية، مما يجعلهم لا يميلون إلى التصرف كمجموعة واحدة كبيرة موحدة بل على أنهم مجموعة صغيرة متعددة ومتنوعة المصالح، ومن ثَم يمكن التغلب على مقاومتهم بسهولة[٤].

أما بالنسبة للبيض فسيكون لديهم بعض الحلفاء في العزل بين الأفارقة، مما يمكّن الحكومة من السيطرة عليهم من خلالهم، فضلاً عن السبب الآخر المتمثل في انشاء البانتوستانات بعد العام ١٩٦١ الذي يقلل جزئيا من مخاوف العالم الخارجي من جنوب أفريقيا، لأنه يجعل التمييز العنصري ايجابيا لأنه يعطي الأفارقة المبدأ المهم المتمثل في

---

(١) إبراهيم أحمد نصر الدين ، دراسات في تجارب حركات التحرير الأفريقية ، دار المصري للنشر، مصر، ١٩٩٧، ص١٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٠.

(3) F. Van Zyl Slabbrt، The Dynamics of Reform and Revolt in Current South Africa، The Tanner Lectures on Human، Brasenose College، Oxford University، 1987، P.213.

(4) Gideon S. Were، A History of south Africa، P. 177.

تقرير المصير، ولم يكن ذلك الاهتمام لغرض تقرير المصير بل مجرد تمويه من الحكومة لتحقيق سياستها المعلنة في الفصل العنصري والهيمنة البيضاء ومحاولة لتسويغ سياستها المرسومة في البانتوستانات على وفق الفصل الايجابي[١].

ويكمن السبب الحقيقي وراء ذلك، في سعي حكومة جنوب أفريقيا إلى تمزيق أوصال الجماعة الأفريقية واستمرار تبعيتها الاقتصادية لجنوب أفريقيا البيضاء[٢]. وجاء ذلك في مدة النمو المرتفع في الاقتصاد، فضلاً عن اعادة ثقة المستثمر الاجنبي ببطء، فضلاً عن إعادة التجميع سري لغرض شن عمليات حرب العصابات[٣].

وكانت نتيجة ذلك زيادة العنف داخل جنوب أفريقيا، وتبين ذلك بكتابة زعيم حزب المؤتمر الوطني نيلسون مانديلا إلى فيرويرد رئيس وزراء جنوب افريقيا وإلى فيليرز دي غراف زعيم المعارضة البيضاء في البرلمان، ودعوة جميع الجماعات والمنظمات الدولية التي تؤيد منح الحقوق السكان الاصليين، والدعوة إلى المقاطعة الدولية لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعدم التعامل معها تجاريًا واقتصاديًا وسياسيًا[٤].

واجهت الحكومة في البداية صعوبات كبيرة في التصدي للمقاومة الجديدة العنيفة، وأصبح استخدام المتفجرات وعمليات التخريب ظاهرة ميزت المدة الواقعة بين أيلول ١٩٦١ وحزيران عام ١٩٦٣، وحدث ما لا يقل عن (١٩٣) حالة تخريب بدءًا من الأفعال البسيطة مثل حرق المنازل وتفجير خطوط الكهرباء[٥]. وكان رد فعل

---

(1) Ibid.، P. 178.

(٢) إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في تجارب حركات التحرير الأفريقية، ص١٩٨.

(3) Laurence Boulle and Others، Malan to De Klerk : Leadership in the Apartheid State، Library of Congress، New York، 1994 ، P.161.

(٤) هشام مزوجي ، نلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا ١٩١٨ – م٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص.٥٥

(5) Lawrence Freedman Fred، South Africa s Foreign Policy، Cambridge

الحكومة عنيفاً، إذ أعلنت الاحكام العرفية وحظرت جميع الاجتماعات، كما استدعت قوات الجيش للتدخل، وقامت بتوزيع الأسلحة على المدنيين البيض، وزجت بقوات كبيرة من الشرطة في عدد كبير من المدن والمناطق الاخرى المخصصة للأفريقيين[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى تولي فورستر- المعروف بتعصبه للبيض - وزارة العدل في حكومة فيرويرد واصداره قراراً بتجريم المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية، بعد حرق مصفاة في ساسولبرغ، وأصدر قانون الدفاع عام ١٩٦١، القاضي بتدريب القوات العسكرية ومراقبة الشرطة[٢].

نتج عن سياسة العنف والعمل المسلح، إعلان الحزب المؤتمر الوطني الأفريقي عن تأسيس الجناح العسكري الذي أطلق عليه اخونتو وي سيزوي Umkhonto We Siswe ومعناها (رمح الامة)[٣].

وأكد القيادي ابراهام فيشر (Abraham Fischer)[٤] في المؤتمر الوطني

University press، British، 1990، P.72.

(١) هشام مزوجي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٢) عفراء عبد الكريم الريس، نلسون مانديلا حياته ودوره السياسي، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ، ٢٠١٥، ص ١٤٤.

(٣) المصدر نفسة ، ص١٤٤.

(٤) ابراهام فيشر (١٩٠٨- ١٩٧٥): محام ومناهض للفصل العنصري أفريكاني النسب، انضم إلى الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا في الأربعينيات القرن الماضي، وسرعان ما ترقى إلى مناصب قيادية. وفي العام ١٩٤٦ وجهت إليه تهمة التحريض الناجم عن منصبه كزعيم لحزب الشيوعي وإضراب عمال المناجم الأفارقة، بعد حل الحزب الشيوعي وحظره عام ١٩٥٠، أصبح رئيساً للحزب غير الشرعي عندما تم تأسيسه عام ١٩٥٣، فضلاً عن ذلك أدى دوراً أساسياً في فريق الدفاع في محكمة الخيانة (١٩٥٦- ١٩٦١)، إذ تمت تبرئة نيلسون مانديلا والعديد من النشطاء المناهضين للفصل في ٢٩ آذار ١٩٦١، وقاد فريق الدفاع القانوني عن مانديلا في محاكمة ريفونيا (١٩٦٣- ١٩٦٤)، التي كانت سبباً في اعتقاله بتهمة بالانتماء إلى الحزب الشيوعي غير الشرعي، وعندما صدر الحكم بالنفي قال أمام المحكمة «انا أفريكاني وبيتي في جنوب أفريقيا، لن أغادر

للحزب الشيوعي لعام ١٩٦٢. أنه تم تأسيس الجناح العسكري بتمويل وسيطرة من الحزب الشيوعي[١]. وكان اول من تم تجنيده فيها هو (جو سلوفو Joe Slove)[٢]، الذي أصبح عضواً إلى جانب وولتر سيسولو العضو في القيادة العليا التي تولى مانديلا رئاستها، كما ركزت المنظمة في قضية العمل المسلح على أربعة مفاصل هي: التخريب وحرب العصابات والإرهاب والثورة المعلنة[٣]. كانت استراتيجية التخريب تقوم على هجمات محددة تستهدف منشآت عسكرية ومحطات توليد الطاقة وشبكة المواصلات

بلدي لأن معتقداتي السياسية تتعارض مع معتقدات الحكومة»، وبعد تسعة أشهر عاد إلى جنوب أفريقيا في آذار ١٩٦٦، قدم للمحاكمة للمرة الثانية بتهمة تعزيز أهداف الشيوعية والتآمر لقلب نظام الحكم، وأدين وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في سجن بريتوريا المركزي، ونتيجة لتدهور وضعه الصحي أُخرج من السجن تحت إقامة جبرية في منزله حتى وفاته. للمزيد ينظر:
Stephen Clinggman، Bram Firscher Afrikaner Revolutionary,2nded، Jacana Auekland، South Africa، 2013، P.P.53153- ; https://www.eanswers.net/wiki/en/Bram_Fischer/

(1) Chief M .Gatsha Buthelezi، African Politics in South Africa 1964 – 1974 ، Billing Sons Limited، London، 1975 ، P.19.

(٢) جو سلوفو (١٩٢٦ – ١٩٩٥) : احد قياديي حركة أمكا المسلحة، كان محاميا متمرساً وعضواً بارزاً في جمعية المحامين في جوهانسبرج ، انضم إلى (SACP) في عام ١٩٤٢، وصنف كشيوعي في العام ١٩٥٤ وحظر من التجمعات العامة، وانضم إلى حزب المؤتمر ليكون ضمن تشكيلات حركة أمكا، وعين السكرتير العام للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا في العام ١٩٨٦، كان وزير الإسكان عام ١٩٩٤، وظل في المنصب حتى وفاته.
Nancy L. Clark and William H . Worger ، South Afica: The Rise and Fall of Apartheid Second Edition، edition 2,Now York ، Routledge، 2013 ، P.22.

(٣) كانت الثورة أمرًا غير وارد بالنسبة لجيش صغير قليل الخبرة فضلاً عن قلة الامدادات العسكرية خلال تلك الحقبة، أما الارهاب فهو غير محمود العواقب بالنسبة لممارسيه، لأنه يضعف الدعم الشعبي الذي يلقاه الحزب، أما حرب العصابات فكانت احتمالا واراداً، أما العنف فقد حُوّلت قضية حرب العصابات وقتيا إلى مقام ثانوي ، ولم يبقَ سوى التخريب لأنه يتطلب العدد الاقل من العناصر ، ويحافظ على المصالحة بين الأجناس المختلفة. للمزيد ينظر: عفراء عبد الكريم الريس، المصدر السابق، ص ١٤١.

وهي أهداف يؤدي تخريبها إلى عرقلة قدرة حكومة جنوب أفريقيا البيضاء[١]. وفي الأول من آذار عام ١٩٦١ تبنى برلمان جنوب أفريقيا مشروع قانون نص على تعذيب المعتقلين واستمرار الحبس بدون محاكمة[٢]، مما وَسَم ذلك العام بأنه عاماً سيء السمعة لذا تم تبني إقرار قانون الاعتقال اليومي، الذي يسمح بالاحتجاز بدون محاكمة للاستجواب لمدة (٩٠) يوما، وزادت المدة إلى (١٨٠) يوما، وعندما يرفض الشخص تقديم أدلة يحبس لمدة (١٢) شهرا[٣]. وكانت قوات الحكومة البيضاء تقتل المعتقلين في سجونهم الانفرادية، وتدعي دائما أنها حوادث انتحار، وجرى رمي عدد منهم من أعلى بناية شاهقة كانوا فيها[٤]، وفي الحادي عشر من تموز ١٩٦٣ جرت محاكمة نلسون مانديلا ووالتر سيسولو وقادة آخرين من المؤتمر الوطني ومؤتمر الوحدة الأفريقية وغيرهم من المستقلين في ريفونيا بضاحية بريتوريا بحجة أعمال التخريب ومحاولة الاطاحة بالجمهورية، فكان جواب مانديلا تذكيراً بالتاريخ الطويل لمنهج اللاعنف الذي اتبعه المؤتمر الوطني الأفريقي، والذي لم يؤد الى شيء، وقال: «**كانت أهدافه دائما الحرية والازدهار للأفريقيين، وليس رمي البيض في البحر وكذلك النضال ضد الفقر والذل...**»[٥]. وفي حزيران ١٩٦٤ ادعى وزير العدل فورستر أنه حطم حركة بوكو (Poqo)[٦] التابعة لمجلس الوحدة الأفريقية، وقبض على (٣,٢٦٣) من أعضائها،

(١) عفراء عبد الكريم الريس، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٢) موسى مخول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين افريقيا، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٦٦.

(3) William J. Pomeroy ، Apartheid Axis: The United States and South Africa، International Publishers، New York، 1971، P.26.

(4) Ibid.، P. 26.

(٥) موسى مخول، المصدر السابق، ص٣٦٧.

(٦) **حركة بوكو (Poqo)**: تنظيم أفريقي تابع لمجلس الوحدة الأفريقية شُكّل عام 1959، أدى دورًا كبيرًا في زعزعة السلطات الحكومية البيضاء في جميع أنحاء جمهورية جنوب أفريقيا، وقام بتحشيد الافارقة لضرورة مقاومة السلطة العنصرية وسياسة التنمية المنفصلة وقوانين سلطات

وذكر أيضاً أنه قد اتهم (٥٦٢) شخصاً بالتخريب فقاموا بمغادرة البلاد، وكانت الحكومة تهدف إلى القبض على القوميين المعروفين وذلك لما قاموا به من تخويف السكان الأصليين، وجاءت تلك النجاحات الحكومية الجزئية عبر تحسين الاستخبارات ضد القوميين المحتجزين واختراق المخبرين، وجاءت النكسة الرئيسة لحركة بوكو لانهم تصرفوا بلا قواعد وتنظيم، فضلا عن فشلهم في احتواء تسلل المخبرين الحكوميين، جاء ذلك على لسان عضو حزب المؤتمر الوطني جوباكوي ماثيوز (Gaobakwe Matthews)[١] عندما تحدث عن الجماهير ووصفهم بأنهم ليس لديهم علم بما يحدث[٢].

فضلا عن ذلك تبنى البرلمان تعديل قانون الشيوعية رقم ٩٧ لعام ١٩٦٥، الذي عدّ الحزب الشيوعي حزباً غير شرعي وأن الأغلبية العظمى المرتبطة بالمنظمات غير البيضاء محظورة. أثارت تلك التشريعات ردود فعل واسعة من القوى السياسية البيضاء في جنوب أفريقيا، وتمثل ذلك عندما عارضت هلين سوزمان أحد أعضاء الحزب التقدمي (P.P) مشروع القانون بأكمله وقامت رفض القانون المتعلق بأن

البانتو التي تدعو إلى الحكم الذاتي. ينظر:

D. Geldenhuys، The Diplomacy of Isolation: South African Foreign Policy Making.Johannesburg، Macmillan، 1984، P.11.

(١) جوزيف جوباكوي ماثيوز (١٩٢٩ – ٢٠١٠): ناشط وسياسي من جنوب أفريقيا، ولد في ١٧ حزيران في مدينة ديربان الساحلية، واكمل تعليمه الابتدائي في كيب الشرقية، في سن الخامسة عشرة انضم إلى رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي عام ١٩٤٤، حصل على درجة البكالوريوس في جامعة فورت هير في العام ١٩٥٢واتهم بالخيانة مع ١٥٤ ناشطاً مناهضا للفصل العنصري عام ١٩٥٦، وأصبح محاميا للمحكمة العليا عام ١٩٥٧، وأصبح مساعد المدعي العام لبوتسوانا عام ١٩٦٠، اصبح عضوا في برلمان جنوب أفريقيا مع حزب الحرية انكاثا في أول انتخابات ديمقراطية في عام (١٩٩٤ – ٢٠٠٤)، توفي في ١٩ اب عن عمر ٨١ عاما.

Matthew James Graham، The Evolution of the ANC S Foreigh Policy Towards Southern Africa 1960 – 1999، PHD in History، University of Sheffield، 2011، P.28 ; https://en.wikipedia.org/wiki/Joe_Matthews_(politician) .

(2) Lawrence Freedman Fred، OP، Cit.,P.73.

يكون طريقة للحصول على ادلة بالإكراه من المتهمين، إلى جانب الأوساط المسؤولة لدى الحزب المتحد فأشار إلى أن التعديلات تهدف إلى ازالة التكهنات القانونية بشأن المدة التي تضاعفت من ٩٠ يوماً إلى ١٨٠ يوماً[١]. يبدو أن معارضة القوى السياسية في جنوب أفريقيا المتمثلة بالحزب المتحد والحزب التقدمي سعت إلى اضعاف سياسة الحزب الوطني داخلياً، ومحاولة كسب الناخبين الناطقين بالإنجليزية لغرض ضمهم إلى صفوفهم في الانتخابات المقبلة في العام ١٩٦٦. فضلاً عن ذلك اثارت تلك القوانين، عموم السياسية العنصرية لحكومة جنوب أفؤيقيا الرأي العام بالخارج ايضاًمما دفع الحكومة تلك إلى اقامة جهاز دعاية متطور في الخارج آخذ على عاتقه تبرير سياسة التفرقة العنصرية.

(1) Muriel Horrell، A Survey of Race Reiations in South Africa 1965، South African Institule of Raco Relations، 1971 ، P.34.

الخاتمة :

تبين خلال الدراسة أن الأوضاع السياسية في جنوب أفريقيا للمدة من ١٩٦١ – ١٩٦٦، قد مرت بتحولات وتغييرات عديدة في غاية الأهمية نظراً للتغييرات الداخلية والخارجية. وقد مثل تعدد أجناس وأعراق سكان جنوب أفريقيا وهيمنة المستوطنين البيض المشكلة الأساسية التي حالت دون الاستقرار السياسي لتلك البلد الغني بثرواته المعدنية وموقعه الاستراتيجي المهم، شهدت جنوب إفريقيا تطبيقاً قاسياً لسياسة التفرقة العنصرية من جانب الأقلية البيضاء تجاه السود في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكانت تلك السياسة أكثر وضوحاً في مجال التعليم، إذ أن اختلاف النظام التعليمي كان يقدم لكل مجموعة عرقية والتقسيمات العنصرية بعامة، وللسياسات التعليمية تحديداً التي تندرج فيها المنظمات الطلابية، لذلك كان لا بد لنا من الخروج بمجموعة استنتاجات وهي:

١- أكد دستور جمهورية جنوب أفريقيا لعام ١٩٦١، مبدأ التمييز العنصري، وأنكر حق المواطنين السود والملونين والآسيويين في انتخاب ممثليهم في النظام السياسي، وجعل الأفريكانية، لغة البيض الأقلية، اللغة الرسمية الأولى، واستحدث الدستور منصباً جديداً، هو رئيس الدولة بصلاحيات محدودة، يتم انتخابه في اقتراع سري من مجلس البرلمان (مجلس الشيوخ ومجلس الجمعية) لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد بموافقة المجلسين.

٢- عملت أول حكومة جمهورية برئاسة فيرويرد على جعل جنوب أفريقيا بيضاء، وتكريس سياسة التمييز العنصري ضد أغلبية السكان غير البيض، فأنشأت مصالح حكومية خاصة بالأفريقيين وأخرى بالملونين فضلاً عن تلك الخاصة بالآسيويين.

٣- اعتمدت حكومة الحزب الوطني منذ أول حكومة جمهورية عام ١٩٦١، سياسة (التنمية المنفصلة) للبانتوستانات، وذلك إمعاناً في سياسة الفصل العنصري للأفارقة السود الذين يشكلون الأغلبية السكانية في جنوب أفريقيا، للسيطرة عليهم، وحاولت

إيهام الداخل والخارج بتصوير ذلك التمييز تصويراً ايجابياً، يعطي الأفارقة المبدأ الأهم المتمثل في حق تقرير المصير ورفع الوصاية البيضاء عنهم .

٤- هيمن الحزب الوطني NP على رئاسة الوزراء للمدة ١٩٦١ – ١٩٦٦. وهو حزب أُسس عام ١٩١٤ ولقي تأييداً من الأفريكانرز القوميين (المنحدرين من أصل هولندي، ويتكلمون اللغة الأفريكانية الهولندية)، وذلك لايديولوجيته القائمة على العنصرية المتعصبة، وتصوير نفسه على أنه الطرف الوحيد القادر على حماية البيض، واستغل الحزب خروج جنوب أفريقيا من الكومنولث وتنامي روح العداء في الخارج تجاه جنوب أفريقيا والاضطرابات الداخلية، والخبرة السياسية والتنظيم الجيد والحزم الذي لدى الحزب، كانت ناجحة للفوز في الانتخابات .

٥- على الرغم من التنافس الكبير بين الحزبين الرئيسيان: الحزب الوطني NP والحزب المتحد UP (المؤيد من الناطقين باالانكليزية) كان ما يجمعها الحفاظ على تفوق البيض وانتهاج سياسة الفصل العنصري. وكان الحزب المتحد يؤيد سياسة (التنمية الموحدة) وينتقد سياسة (التنمية المنفصلة) التي ليعتمدها الحزب الوطني ويحذر من أنها ستؤدي إلى تجزئة جنوب أفريقيا، وانشاء قواعد عسكرية للدول المعادية لحكومة البيض. ولم تستطع أحزاب كثيرة جداً منافسة هذين الحزبين ومنها الحزب التقدمي تمتد جذور الحزب التقدمي في عمق التقاليد الليبرالية في جنوب أفريقيا الذي تم تشكيله على وفق الاعتقاد بأن العرق كان القضية الأكثر أهمية وخطورة في انقسام البلاد، وعدَّهُ الهدف الأساسي الذي من شأنه جذب الدعم من كل من الناخبين البيض والأغلبية السوداء المحرومة.

قائمة المصادر

اولا:- الرسائل والاطاريح:

١- العربية والاجنبية

١- خميس دهام حميد، النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دولة جنوب افريقيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٢- الاجنبية:

1-Anthoany John Mc، Connachie ، The 1961 General Election in the Republic of South Africa ، Master thesis unpublished، University of South Africa، 1999.

2-John Lazar، Conformity and Conflict: Afrikaner Nationalist Politics in South Africa 1948-1961، PhD thesis، unpublished، Balliol College، Oxford University of Social Studies، 1987

3-.Matthew James Graham، The Evolution of the ANC S Foreigh Policy Towards Southern Africa 1960 – 1999، PHD in History، University of Sheffield، 2011.

ثانيا:- الكتب العربيةالاجنبية

١- العربية

١- ابراهيم احمد نصر الدين، حركة التحرير الافريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب افريقيا، مطبعة اكتشاف، مصر، د.ت.

٢- إبراهيم أحمد نصر الدين ، دراسات في تجارب حركات التحرير الأفريقية ، دار المصري للنشر، مصر، ١٩٩٧.

٣- عفراء عبد الكريم الريس، نلسون مانديلا حياته ودوره السياسي، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ، ٢٠١٥.

٤- هشام مزوجي ، نلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا ١٩١٨ –م٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥.

٥- موسى مخول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين افريقيا، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، بيروت، ٢٠٠٧.

٢- الاجنبية

1-Alan Paton، Apartheid in Transition " South Africa is a country a here you hope on Mondays and despair، Tucsday، U A S، Library University of Texas، 1985.

2-Brian Hackland، The Progressive Party 1960 – 1980 Political Responses to Structural Change and Class Struggle، Oxford University Press، Cape Town، 1987.

3-Chief M .Gatsha Buthelezi، African Politics in South Africa 1964 – 1974 ، Billing Sons Limited، London، 1975.

4-David Mermelstein، The Anti-Apartheid Reader: the Struggle Against White Racist Rule in South Africa، Grove Press، Now York، 1987.

5-D. Geldenhuys، The Diplomacy of Isolation: South African Foreign Policy Making. Johannesburg، Macmillan، 1984.

6-Laurence Boulle other، Malan to De Klerk : Leadership in the Apartheid State، Library of Congress، New York، 1994.

7-Lawrence Freedman Fred، South Africa s Foreign Policy، Cambridge University press، British، 1990.

8-Lan Roberlson and Phillip Whitten، Race and Politics in South Africa، Library of Ceongress ,New Jersey، 1978.

9-F. Van Zyl Slabbrt، The Dynamics of Reform and Revolt in Current South Africa، The Tanner Lectures on Human، Brasenose College، Oxford University، 1987.

10-Muriel Horrell، A

Congress، U. S. A، 1989.

16-Johann Opartheid، South Africa's Propaganda Effort، 1960 – 1980 c.، the Hearts and Minds Campaign of the National Party Master thesis، Stellenbosch University، 2016.

17-Puoted in B.M. Schoeman,Parlementere Verkiesings 1910- 1976، Pretoria، 1977.

18-Valma Rab . Hawkbs ,South Africa s Withdrawal from the Commonwealth: A Responsb to Multi – Racialism ?، Master Thesis published، Political Science، University of Tasmania، 1968.

19-WA Kleynhans ،South African General Election Manifestos 1910 – 1981 ، Pretoria ,1987.

20-William J. Pomeroy ، Apartheid Axis: The United States and South Africa، International Publishers، New Survey of Race Reiations in South Africa 1965، South African Institule of Raco Relations، 1971.

11-Nancy L. Clark and William H . Worger ، South Afica: The Rise and Fall of Apartheid Second Edition، edition 2,Now York ، Routledge، 2013.

12-T. Moodie، The Rise of Afrikanerdom، University of California Press، London، 1975,

13-Shridath Ramphai ،Mission to South Africa the Commonwealth Report ،Penguin Books for the Commonwealth Secretariat، British، 1986.

14-Jean Hayward، South Africa Since 1948، The Bookwright Press، New York، 1989.

15-Jacqueline Drobis Meisel، South Africa at the Crossroads، Labiary of

York، 1971.

ثالثا:- مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1-https://www.eanswers.net/wiki/en/Helen_Suzman/.

2-https://www.sahistory.org.za/article/south-africa-and-united-nations-1946-1990 .

3- https://www.eanswers.net/wiki/en/Bram_Fischer/ .

4-https://en.wikipedia.org/wiki/Joe_Matthews_(politician) .